

ANTOINE NASRI MESSARRA
Membre du Conseil constitutionnel
Professeur
Titulaire de la Chaire Unesco
d'étude comparée des religions
de la médiation et du dialogue
Université Saint-Joseph

56 rue Abd el-Wahab el-Ingilzi-Sodeco
Rés. Messarra
B.P. 16-5738
Achrafieh
BEYROUTH – LIBAN 1100 - 2070
Tel & Fax: (+ 961-1) 325 450
(+ 961-1) 219 613/4
Portable : (+ 961-3) 369 570
antoine@messarra.com
antoine.messarra.com
ccliban.org
lfpcp.org
chaire-unesco.usj.edu.lb/dialogue
M 350/15b

في 2015/9/15

خلاصة ختامية الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان: فاعليتها وآليات الدفاع والتطبيق انطوان مسرّه*

ما هي فاعلية الاتفاقيات الدولية حول حقوق الانسان وسبل وآليات الدفاع من قبل
المحامين والقضاة ومنظمات المجتمع المدني والأفراد؟

* عضو المجلس الدستوري.
رئيس كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار، جامعة القديس يوسف.

تسد الدورة التدريبية التي عقدها طيلة ثلاثة أيام (9-11/9/2015) المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومعهد حقوق الانسان في نقابة المحامين في بيروت ومؤسسة كونراد اديناور "فراعاً في المعرفة والممارسة"، حسبما جاء في مداخلة ممثل وزير العدل في الدورة القاضي برنار شوپري. شارك في الدورة أكثر من أربعين من المحامين. عُرضت خلالها وقائع لبنانية تُعبّر عن وجع ومعاناة وظلم، بخاصة في السجون وفي قضايا الأحداث والأطفال وتحتاج الى إهتمام وتعبئة والتزام ودفاع.

تمحورت المداخلات والمناقشات حول ثلاث قضايا: الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان في طبيعتها وعالميتها والزاميتها، وآليات الدفاع والتطبيق وطنياً وعالمياً، وما العمل في سبيل مزيد من الفاعلية؟

1

الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان: طبيعتها وعالميتها والزاميتها

مبادئ حقوق الانسان "نابعة من كرامة الانسان" (اليزابيت زخريا سيوفي) وهي عالمية لثلاثة اعتبارات على الأقل: كون البشر يحملون ذات التكوين البيولوجي، ووحدة القيم الأساسية التي تُجمع عليها كل الأديان والفلسفات الكبرى (الانسان قيمة ذاتية مطلقة، وكائن حر، والاخوة بين البشر) وكون البشر يعيشون على كوكب واحد. من المفترض تالياً عدم التناقض بين عالمية المبادئ وخصوصية الأداء حسب تقاليد وتنوع الأنظمة.

ما يدعم اليوم عالمية المبادئ إنتشار حروب بالوكالة وإرهاب عابر للحدود وارتباط السلام العالمي بترسيخ الديمقراطية. قد تتناقض مقاربات ايديولوجية لحقوق الانسان ولكن تجاه حالات ظلم هناك إجماع عالمي على إعتبارها ظلماً يتخطى أي نص قانون وضعي. أصبحت تالياً الحقوق "مقيّدة بما هو مُتعارف عليه في نظام ديمقراطي" (نضال الجريدي). وفي بعض المخالفات الصارخة، بخاصة في مصر، تم اللجوء الى المراجع الدولية في حال نزع الجنسية والنفي (وهبه عياش). الزامية الشرعات الدولية واردة في مقدمة الدستور اللبناني المعدل وهي

اليوم عالمياً جزء أساسي من الكتلة الدستورية ولا ضرورة لنص خاص لدى توفر المبدأ القانوني (ميسم النويري).

2

آليات الدفاع والتطبيق وطنياً وعالمياً

الحاجة الى العمل "قضائياً واجتماعياً" (ريتا كرم) من خلال الدولة وهيئات المجتمع وأبرزها نقابة المحامين وأيضاً الأفراد. من واجبات السلطة المركزية اصدار التشريعات المساندة للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها حيث ان هذه الاتفاقيات لا تتضمن تفاصيل اجرائية ومعاقبة (اليزابيت زخريا سيوفي)، مما لا يمنع القاضي بالاجتهاد. ويُلاحظ وجود مجموعة مشاريع في مجلس النواب مكّمة ومساندة للاتفاقيات الدولية ولم يتم ادراجها في جدول الأعمال. اما نقابة المحامين، وبخاصة معهد حقوق الانسان في النقابة، فهي تتابع التطورات. بشأن مراجعة الأفراد لم يوقع لبنان على أي بروتوكول يسمح بشكوى فردية (خلود الخطيب). لا يعني ذلك انتفاء سبل المراجعة الوطنية (ميريام يونس). يقتضي تالياً العمل على استنفاد الأطر الوطنية كافة.

تم التركيز في الدورة التدريبية على إتفاقية مناهضة التعذيب، وبخاصة بروتوكول اسطنبول، وإتفاقية حقوق الطفل. من أبرز وسائل العقاب هي غالباً على مستوى الدول ربط العديد من المساعدات بمدى تطبيق الدولة المعنية للاتفاقيات الدولية.

يُلاحظ تقاعس لبناني في تقديم التقارير الدورية. منذ 15 سنة لم يُقدم تقرير حول إتفاقية مناهضة التعذيب (خلود الخطيب)، بالرغم من صدور تقرير حول لبنان ذُكر فيه ممارسة تعذيب ممنهج (سوزان جبور). تسعى هيئات دولية الى بناء نمط آخر من العلاقة مع الدول تقوم على التعاون وليس باطلاقية على الادانة (سوزان جبور).

طُرحت خلال الدورة أهمية اعتماد المعايير في الصياغة التشريعية ودور مجلس النواب في المسائلة حول تطبيق القوانين (اليزابيت زخريا سيوفي). وعرضت تفاصيل انشاء المحكمة

العربية لحقوق الانسان ومقرها البحرين والتي اعتمدها الجامعة العربية في ايلول 2014 شرط ان تصادق عليها سبع دول على الأقل، ودور مجلس حقوق الانسان في جنيف المؤلف من 47 عضواً، مع التأكيد على ان "الفرد صار له شخصية معنوية وصرنا كأفراد نلجأ الى مرجعيات، ولكن مع ضوابط بعد استنفاد الوسائل المحلية وعلى أساس ثلاث قواعد: احترام حقوق الانسان، حمايتها، وتطبيقها respect, protect, fulfill" (نضال الجبردي).

استأثر واقع السجون والتي يقتضي الحاقها بوزارة العدل وليس بوزارة الداخلية قسماً كبيراً من الدورة. أشير ان العديد من الدول تُسمي السجون أماكن تنفيذ العقوبة. الحاجة في هذا المجال الى تنمية تقنيات التحقيق بدون تعذيب. في حالات من التهم باعداد عمليات ارهابية سأل أحد المحققين: "هل اغنجه لأخذ منه الاعتراف؟" كان الجواب: واذا لم يعترف المتهم من خلال التعذيب؟ واذا اعترف تحت ضغط التعذيب فما هي مصداقية الاعتراف؟" (سوزان جبور). وعرضت اجتهادات في عدم ترحيل أجانب في حال احتمالية تعرضهم الى تعذيب في بلادهم (ديب زخور).

حول فعالية القوانين وإرساء سلطة المعايير عُرضت كنموذج مذكرة وزير الداخلية أحمد فتفت حول دقائق التطبيق الاداري في وزارة الداخلية لنظام العلم والخبر حول الجمعيات (تعميم رقم 10/1 م/2006، الجريدة الرسمية، عدد 26 تاريخ 2006/5/25). وعرض دور محكمة التمييز بإجماع أعضائها في إعتبار محكمة الأحداث هي الصالحة لحماية الأحداث بالرغم من بعض التماس بين تشريع الأحداث وتشريعات الأحوال الشخصية المذهبية وفي حالات حيث غالباً الأحداث يتحولون الى متاريس (فوزي خميس).

ما العمل في سبيل مزيد من الفعالية؟

يُستخلص من الدورة التدريبية مجموعة اقتراحات تطبيقية أبرزها التالية:

1. **متابعة:** عقد ورشة متابعة واستدامة مع المشاركين الذين يُشكلون فريق عمل، على الأرجح في نيسان-ايار 2016، في سبيل عرض كل منهم ماذا فعل شخصيًا دفاعًا عن الاتفاقيات الدولية وماذا رصد من ممارسات جيدة قضائيًا واجتماعيًا، اذ "بعد الدورة تبدأ الأعمال" (النقيب جورج جريج).
2. **توقيع ومصادقة:** الضغط على الجهات الرسمية في سبيل التوقيع والمصادقة على بعض الاتفاقيات، خاصة على المجلس النيابي في سبيل ادراج العديد من المشاريع المكّملة للاتفاقيات على جدول الأعمال، والضغط على الحكومات لاصدار المراسيم التطبيقية، مع الاعتبار ان ما ينقص غالبًا هو الارادة والنية وليس النص الوضعي.
3. **خريطة طريق:** ربط كل توصية واقتراح بخريطة طريق تُحدد الآلية والمسار (سوزان جبور).
4. **السجون:** العمل على اعتماد نظام شكاوى في السجون.
5. **الثقافة الاجتماعية:** حقوق الانسان مرتبطة بسلم القيم وبالثقافة الاجتماعية، خاصة في ما يتعلق لبنانياً بالتنشئة القانونية والعلاقات في البنيات التحتية في المجتمع التي تقوم غالبًا على النفوذ وليس على قواعد معيارية ناظمة. والحاجة، خاصة في شؤون العائلة، الى تجنب الانجراف في مفهوم فرداني للقانون *subjectivisation du droit* على حساب الصلة الاجتماعية وحماية الاسرة حيث ان القانون أساسًا يبني علاقة.
6. **الاتصال والتحرك:** ذُكرت مرارًا صلاحيات قاضي الأحداث الذي يتحرك عفواً، ودور مصلحة الأحداث في وزارة العدل، ومراكز الخدمات الانمائية في وزارة الشؤون الاجتماعية، والرقم 17/14 على الفايسبوك في وزارة الشؤون الاجتماعية بعنوان *No violence against*

children in Lebanon. ترد الى الوزارة سنويًا حوالي 54,000 حالة "لأن الناس أصبحت تتكلم" (ريتا كرم). ويشمل المجلس الأعلى للطفولة 57 مركزًا في كل لبنان. الحاجة "ليس فقط ان نخبر بل نرفع الصوت" (سوزان جبور).

7. الاعلام: غالبًا ما يتدخل الاعلام ليس للتوعية بل للاثارة مع خرق موجب السرية في قضايا الأحداث والأسرة (ريتا كرم)، مما يتطلب التركيز على موجب السرية.

8. الممارسات الجيدة: رصد القرارات والممارسات الجيدة ونشرها وتعميمها، مع العمل على مكننة وزارة العدل.

افتتحت ورشة العمل بمشاركة القاضي برنار شويري ممثلًا وزير العدل، ونقيب المحامين في بيروت الاستاذ جورج جريج، ومديرة معهد حقوق الانسان في نقابة المحامين في بيروت الاستاذة اليزابيت زخريا سيوفي، وممثلان عن مؤسسة كونراد اديناور السيدة هنا ناصر واندريه سليمان، ومنسق البرنامج الاستاذ ربيع قيس، وعضو المجلس الدستوري الدكتور انطوان مسره. تدعم مؤسسة كونراد اديناور برامج لتعزيز حكم القانون في 120 دولة (هنا ناصر). جاء في المداخلات ان حقوق الانسان لا تُختزل بآليات، بل تتطلب التزامًا بقضية: "من ليس له قضية ليس لديه شيء. راهنت على ناس لا أحد يراهن عليهم! ولا أحمل عشرين قضية وأفضل بل قضية واحدة" (سوزان جبور). تخص هذه القضية "أناسًا يعيشون بالصدفة ويموتون بدون تشييع" (النقيب جورج جريج) وتخص محامين وقضاة وكل انسان، مع الاقرار ان "لقب في مرسوم لا يجعل الانسان قاضيًا" (القاضي برنار شويري).

اختتمت الدورة بمشاركة مديرة وزارة العدل القاضية ميسم النويري التي عرضت دور الوزارة في تفعيل آليات تطبيق الاتفاقيات الدولية، وخاصة من خلال هيئة التشريع والاستشارات وزيارة قضاة للسجون والعمل على اعادة تأهيل المساجين وانشاء مركز الطب الشرعي والنفسي في طرابلس الذي سيفتح قريبًا، مع ضرورة توفير أدوات خاصة للطب الشرعي. وقالت: "الوزارة

تجيب على كل الاستفسارات التي تردّها من جهات دولية. طالما تتوفر الإرادة نصل الى الهدف.
وإذا لم يتوفر تعاون ابحث عن تعاون!"
اظهرت الخبرات المختلفة ان الدفاع عن حقوق الانسان يتطلب "حيوية ديمقراطية هي
غالبًا مفقودة، مما يُفسر سبب فعالية المنظومة الاوروبية وحتى الافريقية وضعف فاعلية
المنظومة العربية" (نضال الجردى).
وزعت في ختام الدورة شهادات على المشاركين بحضور المؤسسات المنظمة والهيئات
الحقوقية الرسمية.